

التحليل المالي للقوائم المالية

لأستاذ: رفيق أحمد شفا
استشاري نظم المعلومات المحاسبية Sage University



Accredited by:
International
Accreditation
Organization

الأستاذ: رفيق أحمد شفا في سطور

المؤهلات الأكاديمية:

ماجستير إدارة الأعمال المهني MBA ٢٠٠٩ - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
دبلوم المحاسبة المالية ٢٠٠٧ - جامعة بنها.
دبلوم نظم المعلومات الإدارية والكمبيوتر ١٩٩٥ - المعهد العالي للدراسات النوعية.
بكالوريوس التجارة إدارة الأعمال ١٩٩٣ - جامعة بنها.

المؤهلات العلمية:

مدرب معتمد من المنظمة الدولية للاعتماد والجودة I.A.O. ٢٠١٤ .
استشاري ومدرب معتمد في نظم المعلومات الإدارية UK- Professional Consulting Board ٢٠١٠ .
شهادة تقدير من الجامعة الأمريكية عن تدريب أفراد الإدارة المالية على برامج المحاسبة الالكترونية ٢٠٠٩ .
مدرب معتمد لنظم المعلومات المحاسبية من Software University Sage ٢٠٠٥ .
استشاري معتمد لنظم المعلومات المحاسبية من Software University Sage ٢٠٠٦ .
مدرب معتمد لنظم المعلومات المحاسبية من Intuit ٢٠٠٥ .
استشاري معتمد لنظم المعلومات المحاسبية من Intuit ٢٠٠٦ .
مدرب معتمد من المجموعة العربية للكمبيوتر واللغات - برنامج التدريب التحويلي ٢٠٠٤ .

العضويات العلمية:

عضو في المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية) www.arado.org.eg .
عضو في المنظمة العربية للتدريب والتنمية البشرية www.tohard.org .
عضو في المجلس البريطاني للمستشارين المعتمدين www.abahe.net .
عضو في المنظمة العربية الدولية للتدريب الاحترافي <http://www.a-o-i.org> .
عضو في الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير <http://www.astd.org> .

وصف لبنود المركز المالي

الغرض	وصف	الأصول	وصف	الخصوم	وصف	حقوق الملكية
لغرض غير تجاري		أصول طويلة الأجل		خصوم طويلة الأجل		رأس المال
		الأصول الثابتة	الإستخدام	قروض طويلة الأجل	مستحق عليك	الإحتياطيات
		الأصول الأخرى طويلة الأجل	الإستثمار	موردي أصول ثابتة (باتفاق)	مستحق عليك	الأرباح المرحلة
لغرض تجاري	+/-	أصول قصيرة الأجل		خصوم قصيرة الأجل		الأرباح المبقاة أو المدورة
		النقدية	ممتلك	قروض قصيرة الأجل	مستحق عليك	الأرباح المحتجزة
		البضاعة	ممتلك	المخصصات	مستحق عليك	الأرباح الغير موزعه
	+/-	بضاعة بالطريق	ممتلك	سحب على المكشوف	مستحق عليك	صافي ربح العام عام ٢٠١٨
		إستثمارات في أوراق مالية	ممتلك	الموردين	مستحق عليك	
		العملاء	مستحق ليك	موردين بضاعة / (موردي أصول ثابتة - بدون إتفاق)	مستحق عليك	
	0	أوراق القبض	مستحق ليك	أوراق الدفع	مستحق عليك	
		الأرصدة المدينة الأخرى	مستحق ليك	الأرصدة الدائنة الأخرى	مستحق عليك	
		العهد		الضرائب / الزكاة		
		السلف		التأمينات الإجتماعية		
		عجز غير مسموح به		جاري الشريك		
		مصرف مدفوع مقدم		مصرف مستحق		
		تأمينات لدى الغير		تأمينات من الغير		
		إيراد مستحق		إيراد مدفوع مقدم		

محاضرة ٢

التحليل المالي لقائمة المركز المالي

وهناك منهجين لإجراء التحليل المالي هما:

- التحليل بطريقة من أعلى لأسفل Top Down Approach
- التحليل بطريقة من أسفل لأعلى Bottom Up Approach

ويعتمد الأول على تحليل للبيئة الاقتصادية للشركة أي الدولة التي تعمل بداخلها ثم تحليل للقطاع الذي تعمل فيه، ثم تحليل أداء الشركة المالي عبر سلسلة زمنية متصلة وتوقع النتائج المالية لفترة قادمة ومن ثم تحديد القيمة العادلة للورقة المالية. أما المنهج الثاني فيبدأ بتحليل أوضاع الشركة ثم القطاع الذي تعمل فيه وأخيراً البيئة الاقتصادية التي تعمل بها الشركة.

ويعتبر هذا التحليل ثلاثي الأوجه تحليلاً شاملاً لا يتطرق فقط إلى تحليل الشركة بعينها وإنما يتطرق إلى تحليل لأوضاع البيئة التي توجد فيها، الأمر الذي يعطي صورة كاملة عن موقف الشركة في ضوء بيئتها المحيطة. فعندما يتم عمل تقييم دولي لمنشأة ما فإنه يتم إعطاؤها درجة تقييم استثماري لا يجب أن تزيد على التقييم الاستثماري للدولة التي تعمل بها حتى لو كان أدائها يفوق أداء الدولة الإجمالي، كما ينظر هذا التحليل إلى الشركة على اعتبار أنها كائن حي يتأثر بالبيئة المحيطة به كما يؤثر فيها بالتبعية.

تتعدد أدوات التحليل المالي للقوائم المالية، ويعتبر أكثرها شيوعاً :

- التحليل الأفقي
- التحليل الرأسي
- تحليل المؤشرات المالية

التحليل الرأسي:

يقوم على مقارنة القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة، يهدف إلى إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية، ومعرفة ما قد يطرأ على تلك الأهمية من تغير من فترة إلى أخرى. ويستخدم لكل قائمة مالية أساس شامل تنسب إليه كل بنود القائمة لحساب الوزن النسبي لكل منها. بالنسبة لقائمة المركز المالي، فإن بنود القائمة تنسب إلى إجمالي الأصول، أما بالنسبة لقائمة الدخل فإن كل بند من بنود القائمة ينسب إلى صافي المبيعات أو صافي الإيرادات.

التحليل الأفقي:

يقوم على مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية يهدف إلى معرفة التغيرات في كل بند سواء بالزيادة أو النقصان مما يساعد في تحديد اتجاهات التغير في البنود ومن ثم بيان أثر ذلك على نشاط المنشأة. ويستخدم هذا النوع من التحليل على نطاق واسع في الحكم على تطور أداء الشركة .

المؤشرات المالية لقائمة المركز المالي:

تهتم بقياس علاقة مالية بين عدد من البنود المحاسبية الواردة في القوائم المالية. تعطى النسب المالية مؤشرات ودلالات معينة عن الوضع المالي للشركة من حيث جوانبه المختلفة، وهذه مجموعة المؤشرات الخاصة بقائمة المركز المالي يتم تنظيمها في مجموعات رئيسية:

- ❑ مؤشرات السيولة
- ❑ مؤشرات كفاءة رأس المال العامل
- ❑ مؤشرات المديونية
- ❑ مؤشرات كفاءة استخدام الأصول
- ❑ مؤشرات التنبؤ بالعسر المالي
- ❑ التحليل المقارن

وللحكم على جودة المؤشرات المالية لأي شركة يجب مقارنتها مع معيار الصناعة التي تعمل بها الشركة محل التقييم، وهو متوسط نسب مأخوذ لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، و يفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالشركة لمعرفة المركز النسبي للشركة ومدى التطابق مع معدل الصناعة فهي إما تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى منه أو أقل. كذلك مقارنة المؤشر بنفسه لعدد من الفترات السابقة للوقوف على مدى التحسن أو التدهور الذي طرأ عليه. و تعتبر الاتجاهات التي اتخذها أداء الشركة في الماضي معياراً "هاماً" لقياس أدائها الحالي وتستخدم لتوقع أدائها المستقبلي

تجدر الإشارة إلى أن المجموعات الستة الأولى تستخدم في تقييم الوضع المالي للشركة لأغراض القرارات المالية عامة بما في ذلك قرارات المستثمرين المتعلقة بتداول الأسهم. المجموعة السابعة تتعلق مباشرة بقرارات المستثمرين وقد تم تطويرها لخدمة القرار الاستثماري.

محاذير استخدام المؤشرات المالية:

- لا يجب استخدام هذه النسب بشكل آلي دون أن يصاحب ذلك تفسيرات منطقية .
- لا يجب التسرع في الاحتكام لهذه المؤشرات باعتبارها جيدة أو سيئة إلا بعد تقييمها في ظل خصائص الصناعة أو الخدمة التي ينتمي إليها المشروع والاقتصاد الذي يعمل به وكذا تحليل اتجاه المؤشرات عبر الزمن مع مقارنتها بمتوسط الصناعة وأداء المنافسين.
- لا يجب اعتبار متوسط الصناعة رقم تلتزم به الشركات فهناك شركات ناجحة تعمل في ظل نسب اقل أو أكثر من متوسطات الصناعة، ولكن في حالات التباين الشديد مع تلك المتوسطات فيجب دراسة وتحديد أسباب التباين.

مجموعة مؤشرات قياس السيولة:

هي مؤشرات تستخدم للحكم على قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وأكثرها شيوعاً:

صافي رأس المال العامل: وهو يساوي (مجموع الأصول المتداولة - مجموع الالتزامات المتداولة). ويمكن التعرف على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مبيعاتها واستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل، ويعتبر عدم كفاية رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسهيل الأصول المتداولة من الأسباب الشائعة لفشل الشركات بينما يعتبر النمو السنوي لرأس المال العامل علامة ايجابية لنمو الشركة وازدهارها .

نسبة التداول: تختلف احتياجات الشركات من رأس المال العامل باختلاف أنشطتها والقدر المناسب من رأس المال العامل هو الذي يوفر للشركة احتياجاتها التشغيلية ويغطي التزاماتها واجبة السداد خلال دورة تشغيل واحدة على الأقل، وتستخدم عدة طرق لتحديد القدر المناسب لرأس المال العامل وتعتبر نسبة التداول أحد هذه الطرق ويتم احتسابها بقسمة (الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة) وبصفة عامة فإن نسبة التداول المعيارية هي ٢: ١ وهذا يعني أن كل جنيه من الالتزامات المتداولة يقابله ٢ جنيه من الأصول المتداولة.

نسبة السيولة السريعة: هي طريقة أخرى لاختبار كفاءة رأس المال العامل وهي النظر إلى الأصول سريعة التداول وهي الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية ولذا يتم إستبعاد المخزون من حساب نسبة السيولة السريعة والشركة جيدة السيولة يكون لديها زيادة في الأصول سريعة التداول عن الالتزامات المتداولة وهذا يظهر قدرة الشركة الفورية على مواجهة التزاماتها، ويتم حساب نسبة السيولة السريعة عن طريق قسمة الأصول المتداولة سريعة التداول على الالتزامات المتداولة، والنسبة المعيارية هي ١: ١ .

نسبة السيولة - Liquidity Ratios

Current Ratio	1	نسبة التداول
Quick Ratio	2	نسبة السداد السريع
Cash Ratio	3	نسبة النقدية

$\frac{\text{Current Assets}}{\text{Current Liabilities}}$	=	Current Ratio	1
$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	=	نسبة التداول	
$\frac{\text{Cash + Marketable Securities + Receivables}}{\text{Current Liabilities}}$	=	Quick Ratio	2
$\frac{\text{النقدية + الأوراق المالية (شيكات) + المدينين (العملاء)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	=	نسبة السداد السريع	
$\frac{\text{Cash + Cash Equivalents}}{\text{Current Liabilities}}$	=	Cash Ratio	3
$\frac{\text{النقدية + ما يعادل النقدية (الأصول شبه النقدية)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	=	نسبة النقدية	

مؤشرات كفاءة رأس المال العامل:

تقيس هذه المؤشرات قدرة الشركة على إدارة رأسمالها العامل بكفاءة وذلك من خلال ما يعرف بمعدلات الدوران، وتستخدم المؤشرات التالية لحسابها:

متوسط فترة التخزين : يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة التخزين وتحول المخزون إلى نقدية، وارتفاع معدل دوران المخزون يعد مؤشراً جيداً حيث يتطلب استثمار اقل في المخزون ، ونظراً لان نسبة كبيرة من رأس المال العامل يتمثل في المخزون فان كفاءة إدارة المخزون ستؤثر بشكل هام على ربحية الشركة.

متوسط فترة التحصيل : يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة تحصيل حسابات المدينون وعلى الرغم من أن فترة التحصيل الطويلة لا تعد مؤشراً جيداً بصفة عامة إلا أن فترة التحصيل القصيرة لا تكون مؤشراً جيداً أيضاً حيث إن قصر الفترة قد لا يرجع إلى كفاءة سياسة التحصيل بالشركة وإنما إلى إتباع سياسة ائتمانية متحفظة قد تؤدي إلى تقييد المبيعات

متوسط فترة السداد: يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة سداد حسابات الدائنون والموردون للشركة، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما أشار إلى ارتفاع جودة سمعة الشركة لدى مورديها وأنها لديها ميزة تنافسية جيدة تجعل دائنوها يعطوها فترة ائتمان طويلة.

$\frac{\text{Cost of Goods Sold}}{\text{Average Inventories}}$	$= \text{Inventory Turnover Ratio}$	
$\frac{\text{تكلفة البضائع المباعة}}{\text{متوسط المخزون (مخزون أول + مخزون آخر) \div 2}}$	$= \text{معدل دوران المخزون}$	1
$\frac{\text{Number of Days in the Period}}{\text{Inventory Turnover for the Period}}$	$= \text{Days' Inventory on Hand Ratio}$	
$\frac{\text{عدد الأيام في الفترة}}{\text{دوران المخزون للفترة}}$	$= \text{أيام المخزون}$	2
$\text{عدد الأيام في الفترة} \times \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة البضائع المباعة}}$	$= \text{أيام المخزون}$	
$\frac{\text{Net Credit Sales}}{\text{Average Accounts Receivable}}$	$= \text{Accounts Receivable Turnover Ratio}$	
$\frac{\text{صافي المبيعات الآجله}}{\text{متوسط أرصدة المدينين}}$	$= \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$	3
$\text{Number of Days} \times \frac{\text{Accounts Receivable}}{\text{Credit Sales}}$	$= \text{Days' Sales Outstanding (DSO) Ratio}$	
$\text{عدد الأيام} \times \frac{\text{الأرصدة المدينة}}{\text{المبيعات الآجله}}$	$= \text{متوسط فترة التحصيل}$	4

مجموعة مؤشرات المديونية:

وهي تبين مدى اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل أنشطتها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على ذلك الاقتراض، كما توضح مدى ملاءة الهيكل التمويلي للشركة، وبشكل عام يعتبر تمويل نسبة كبيرة من أصول الشركة بالاقتراض هو مؤشر على احتمال مواجهتها لمشكلات عدم القدرة على سداد التزاماتها إذا ما حدث انخفاض في الطلب على منتجات الشركة. ومن ناحية أخرى إذا تحقق معدل عائد على رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة الاقتراض فمن المفضل تمويلها الاعتماد على القروض في الهيكل التمويلي للشركة حيث يؤدي استخدام القروض إلى زيادة الأرباح. وتستخدم المؤشرات التالية لحسابها:

الرافعة التمويلية أو نسبة التمويل بالديون: وهي توضح نسبة الأموال المقترضة في تمويل أصول الشركة (إجمالي الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل ÷ إجمالي الأصول بالشركة).

نسبة التمويل بالقروض: وتوضح الأهمية النسبية لحجم التمويل بالاقتراض طويل الأجل، فكلما ارتفعت تلك النسبة كلما ارتفع معها حجم المخاطر المالية بالشركة وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة التمويل بالقروض طويلة الأجل على إجمالي الأصول.

الاحتياطيات إلى رأس المال: وهي تقيس حجم ما تم احتجازه من احتياطيات بالمقارنة برأس المال المدفوع وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة الاحتياطيات على رأس المال وكلما زادت هذه النسبة كلما ارتفعت درجة الأمان الاستثماري بالشركة.

معدل تغطية الفوائد: وتقيس قدرة الشركة على سداد أعباء الفوائد على القروض ويحدد هذا المعدل عدد مرات تغطية تلك الفوائد من أرباح الشركة ويحدد كذلك هامش الأمان لاستمرارية الشركة وكلما كان معدل التغطية أعلى كلما زاد هامش الأمان ويتم حساب هذا المعدل عن طريق قسمة صافي الربح قبل الضرائب والفوائد على الفوائد.

$\frac{\text{Net Credit Purchases}}{\text{Average Accounts Payable}}$	=	Accounts Payable Turnover Ratio	5
$\frac{\text{صافي المشتريات الآجله}}{\text{متوسط الأرصدة الدائنة}}$	=	معدل دوران الحسابات الدائنة	
$\frac{\text{Number of Days in a Period}}{\text{Payables Turnover for the Period}}$	=	Days Payables Outstanding	6
$\frac{\text{عدد الأيام في الفترة}}{\text{المبالغ المستحقة الدفع للفترة}}$	=	متوسط عدد أيام الدفع	
$\frac{\text{Net Revenue}}{\text{Average Fixed Assets}}$	=	Fixed Assets Turnover Ratio	7
$\frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{متوسط الأصول الثابتة}}$	=	نسبة دوران الأصول الثابتة	
$\frac{\text{Revenue}}{\text{Average Working Capital}}$	=	Working Capital Turnover	8
$\frac{\text{إيرادات}}{\text{متوسط رأس المال العامل (أول+آخر ÷ ٢)}}$	=	نسبة دوران رأس المال العامل	

مجموعة مؤشرات كفاءة استخدام الأصول:

تقيس قدرة الشركة على إدارة أصولها بكفاءة وتستخدم المؤشرات التالية لحسابها:

الإهلاك / الأصول الثابتة: ويعبر عن نسبة استهلاك الأصول الثابتة الموجودة بالشركة ويتم حسابه بقسمة مجمع الإهلاك على إجمالي الأصول الثابتة. وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت إشارة إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للأصول الثابتة، وزيادة حجم الفاقد في العملية الإنتاجية وانخفاض جودة الإنتاج وبالتالي ارتفاع التكلفة.

معدل دوران الأصول: وهو مؤشر يعبر عن القيمة التي يولدها كل جنيه من الأصول بشقيها الثابت والمتداول من إيرادات. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما كان مؤشراً جيداً على كفاءة الشركة في إدارة أصولها. ويتم حساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على الأصول، ويمكن حساب معدل الدوران لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة كل على حده بقسمة المبيعات على الأصول المعنية.

مجموعة مؤشرات التنبؤ بالعسر المالي:

هي مؤشرات تستخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات، وهناك عدة نماذج لهذا التحليل، لكن أشهرها نموذج التمان للتنبؤ بالعسر المالي، ويظهر النموذج حسب الصيغة التالية :

$$Z = (1.2 * X1) + (1.4 * X2) + (3.3 * X3) + (0.999 * X4) + (0.6 * X5)$$

حيث أن :

1X = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة

2X = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة

3X = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة

4X = القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات

5X = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي. وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

- فئة الشركات القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة (Z) فيها (٢.٩٩) أو أكبر.
- فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها، إذا كانت قيمة (Z) فيها (١.٨١) وأقل.
- فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، عندما تكون قيمة (Z) أكبر من (١.٨١)، وأقل من (٢.٩٩). ويطلق عليها المنطقة الرمادية.

التحليل المقارن

عبارة عن مقارنة الأرقام الفعلية للقوائم المالية على مدار عدد من السنين. بهدف: معرفة التغيرات في كل بند من البنود سواء كان بالزيادة أو بالنقصان مما يساعد على دراسة اتجاهات التغير في البنود وبيان ذلك الأثر على نشاط المشروع.

التحليل الأفقي للقوائم المالية:

يقوم التحليل الأفقي على أساس مقارنة البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية في سنة معينة ، بما كانت عليه في سنة أو سنوات سابقة ، مع نفس الشركة أو مع شركات مماثلة . هذه المقارنة من المفترض أنها تمكن المحلل الذي يستخدم هذه القوائم من أن يكتشف التغيرات المهمة التي حدثت على البنود المختلفة بالقوائم المالية ، ليقوم بعد ذلك بدراستها ومعرفة أسبابها .

بشكل عام ، يمكن استخدام إحدى الطرق التالية للقيام بالتحليل الأفقي للقوائم المالية ، وهما : طريقة قوائم الزيادة والنقص ، و طريقة الأرقام القياسية .

(أ) طريقة قوائم التغير (الزيادة والنقص) :

تستخدم طريقة قوائم التغير (الزيادة والنقص) لدراسة كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث تقوم على مقارنة بنود هذه القوائم مع نفس البنود بقوائم لشركات مماثلة أو لنفس الشركة عن فترات سابقة . حيث يتم بناء على هذه الطريقة ، وضع القوائم المراد مقارنتها ودراستها بجانب بعضها البعض ، ومن ثم إيجاد الفروقات بين هذه الأرقام في شكل مقدار للتغير بين كل قائمة وأخرى ، وكذلك إيجاد نسب هذا التغير ، ويتم تحديد نسب التغير من خلال قسمة قيمة التغير على قيمة البند في السنة الأولى (سنة الأساس) ثم ضربه في 100 .

ولكي تكون هذه الطريقة مفيدة ، يجب أن تعد بطريقة تسهل عملية إجراء المقارنات والفهم ، وغالباً ما تأخذ هذه الطريقة الشكل التالي :

العناصر		القيمة		قيمة التغير		النسبة المئوية للتغير	
		2016	2017	الزيادة	النقص	الزيادة	النقص
النقدية		4000	6000	2000		50%	

الحالة السابقة أظهرت كيفية المقارنة بين سنتين فقط ، وفي حالة المقارنة بين ثلاث سنوات ، تتم المقارنة بين السنتين الأولى والثانية ، ثم بين السنتين الثانية والثالثة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم العناصر المهمة في عملية التحليل ، والتي ينصح بها عند إجراء عملية المقارنات ، هو تحديد التغيرات ، وبيان

الاتجاهات لهذه التغيرات ، وكذلك من عمليات التحليل الأخرى التي يمكن القيام بها هي عمل مقارنات للاتجاهات المستخرجة بين العناصر ذات العلاقة . فعلى سبيل المثال ، على افتراض أن الزيادة السنوية للمبيعات كانت بمقدار 10% هذه الزيادة مصحوبة بزيادة أخرى في مصروفات البيع بمقدار 20% وكذلك زيادة في حساب المدينين بنسبة 15% خلال نفس الفترة ، هذا الأمر يستدعي القيام بعملية دراسة وتحقيق عن أسباب هذه الاختلافات .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه عند القيام بعملية المقارنة بين سنتين أو ثلاث سنوات ، فإن عملية إظهار النسب عملية ممكنة ومفهومة ، ولكن عندما يزيد عدد سنوات المقارنة عن ثلاث سنوات ، تصبح عملية المقارنة صعبة وغير مفهومة ، وهو ما يتطلب استخدام نوع آخر من قوائم التحليل الأفقي مثل طريقة الأرقام القياسية .

ولتوضيح فكرة طريقة قوائم الزيادة والنقص ، نستعرض الأمثلة التالية :

مثال (1)

قدمت إليك القوائم المالية (المركز المالي والدخل) لشركة عن السنتين 2016 و 2017 والمطلوب باستخدام طريقة قوائم الزيادة والنقص ، تحليل هذه القوائم أفقياً .



قائمة المركز المالي لشركة في كل من 2017/12/31 و 2016

الأرصدة	المركز المالي 2016/12/31	المركز المالي 2017/12/31
نقدية	5000	4000
المدينون	7000	7350
بضاعة	18000	15300
أثاث	5000	5500
مجموع الأصول	60000	62150
دائنون	5000	8550
أ.د	8000	10000
قرض سندات	10000	9000
احتياطات	12000	9600
رأس المال	25000	25000
مجموع الخصوم	60000	62150



قوائم الزيادة والنقص :

الأرصدة	الأرصدة 1	قائمة المركز المالي 2	مقدار التغير		نسبة التغير	
			زيادة	نقص	زيادة	نقص
نقدية	5000	4000		(1000)		%20
المدينون	7000	7350	350		%5	
بضاعة	18000	15300		(2700)		%15
أثاث	5000	5500	500		%10	
مجموع الأصول	60000	62150	2150		%3.6	
دائنون	5000	8550	3550		%71	
أ.د	8000	10000	2000		%25	
قرض سندات	10000	9000		(1000)		%10
احتياطات	12000	9600		(2400)		%20
رأس المال	25000	25000				
مجموع الخصوم	60000	62150	2150		%3.6	

كما هو موضح بالمثال ، تحتوي الحالة السابقة على قائمتي المركز المالي في تاريخ انتهاء سنتين ماليتين متتاليتين 2017 – 2016. ومن خلال استعراضنا لهذه القوائم ، نلاحظ أن معظم عناصر قائمة المركز المالي في 2016 قد تغيرت أرصدها في قائمة المركز المالي المعدة في سنة 2017 ، بعض هذه التغيرات كانت بالزيادة (مدينون – أصول ثابتة – التزامات قصيرة الأجل)، وبعضها كان بالنقص (نقدية - بضاعة - قرض سندات - احتياطات) ، بينما ظل الرصيد واحدة ثابتة و هو رصيد رأس المال . إن استخدام النسب المئوية لدراسة هذه التغيرات يفيد أكثر من مجرد احتساب قيمة التغير ، فمثلا نجد أن رصيد البضاعة قد قل في سنة 2017 عنه في سنة 2016 بمقدار 2700 . إلا أن الرقم 2700 لا يعني الكثير في ذهن قاري أو محلل القوائم المالية ، بينما إيجاد نسبة هذا التغير ، سيكون لها مدلول أكثر ، فنلاحظ أن نسبة النقص ، في رصيد البضاعة قد بلغت 15% ، وهذه النسبة تعتبر نسبة كبيرة ، مما يدعو إلى تقصي أسباب هذا النقص ، وتقرير ما إذا كان ذلك يتمشى مع سياسة المشروع أم لا ، كذلك تفيد هذه النسبة المئوية المستخرجة وفقا للقوائم الزيادة والنقص في مقارنة بعض الأرصدة ، وملاحظة سرعة أو بطء اتجاه التغير فيها ، فمثلا نلاحظ أن رقم البضاعة قد قل في سنة 2017 بمقدار 2700 أو بنسبة 15 % في حين أن حساب الدائنين قد زاد بمبلغ 3550 عن نفس الفترة ، ولكن هذه الزيادة كبيرة جدا ، وتمثل 71 % مما كان عليه الرصيد في السنة السابقة .

وعلى الرغم من أن عملية المقارنة بين السنوات باستخدام الزيادة والنقص يبدو أنها بسيطة ، إلا أن هناك مجموعة من القواعد التي يجب مراعاتها عند إجراء عملية التحليل منها :

- 1- عندما يكون الرقم في سنة الأساس يساوي صفر ، فإنه لا يمكن احتساب نسبة التغير ..
 - 2- عندما تكون قيمة البند سالبة في سنة الأساس ، وموجبة في سنة المقارنة أو العكس ، فإنه لا يمكن استخراج نسبة ذات معنى ، حيث يجب أن تكون بنود المقارنة ذات طبيعة واحدة ، فمثلا لو افترضنا أن بند المصرف في 2017/12/31 كان رصيده سحباً على المكشوف بمبلغ قدره 500 جنيه ، ثم ظهر رصيد المصرف في 2016/ 12 / 31 بمبلغ 1000 جنيه رصيد مدين ، فإنه لا يمكن احتساب النسبة بسبب الاختلاف في طبيعة العنصر ، على الرغم من أن كليهما هو المصرف .
 - 3- عندما يكون أي بند له قيمة في سنة الأساس ، وليست له قيمة في سنة المقارنة ، فإن نسبة التغير بالنقص تكون 100 % وهي نسبة غير معبرة .
- الجدول التالي ملخص يوضح النقاط المذكورة أعلاه .

البيانات	2016	2017	التغير بالارقام		التغير بالنسب	
			زيادة	نقص	زيادة	نقص
نقدية	10000	9000		1000		10%
صافي الدخل (خسارة)	(4500)	1500	6000		لا توجد نسبه	
أوراق قبض	0	8000			100%	
مصروفات ضرائب	2000	(1000)		3000	لا توجد نسبه	
أوراق دفع	1100			1100		100%

التمارين

التمرين الأول (إختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حول عرض القوائم المالية الإفصاح عما يلي بإستثناء:

أ- بلد إقامة المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان المكتب المسجل.

ب- إسم الشركة القابضة والشركة القابضة النهائية للمجموعة.

ج- الأرباح أو الخسائر غير العادية.

د- السياسات المحاسبية.

2. أي من القوائم المالية التالية لا يعتبر أحد القوائم المالية الأساسية الواجب عرضها:

أ- قائمة تكلفة الإنتاج.

ب- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ج- قائمة التدفقات النقدية.

د- قائمة الدخل الشامل.

3. في حالة أن المنشأة أخلّت بأحد شروط تنفيذ إلتزام طويل الأمد حيث أصبح هذا الإلتزام قابل للدفع

عند المطالبة فإن على المنشأة تصنيف هذا الإلتزام بتاريخ قائمة المركز المالي على أنه:

أ- إلتزام متداول.

- ب- إلّزام غير متداول.
- ج- إلّزام غير متداول إذا وافق المقرض بعد تاريخ قائمة المركز المالي على تأجيل الدفع بسبب إخلال المنشأة بهذا الشرط.
- د- إلّزام غير متداول إذا وافق المقرض بعد تاريخ قائمة المركز المالي وقبل إصدارها على تأجيل الدفع بسبب إخلال المنشأة بهذا الشرط.
4. تدرج أسهم الخزينة في قائمة المركز المالي ضمن:
- أ- الإستثمارات طويلة الأجل. ب- الأصول الأخرى.
- ج- مطروحة من حقوق المساهمين. د- مطلوبات طويلة الأجل.
5. إن نتائج العمليات الموقوفة تظهر في القوائم المالية كما يلي:
- أ- لا تظهر مستقلة في بيان الدخل.
- ب- تظهر مستقلة في بيان الدخل.
- ج- يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول القوائم المالية إذا كانت جوهرية.
- د- ما ورد في (أ) و (ج) أعلاه صحيح.
6. الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين يتم عرضها في التقارير المالية للمنشأة ضمن:
- أ- ضمن المطلوبات.
- ب- في بند أرباح مقترح توزيعها على المساهمين ضمن حقوق المساهمين.
- ج- يتم الإفصاح عنها في إيضاحات القوائم المالية.
- د- في قائمة التدفقات النقدية.

7. أي مما يلي لا يطلب عرضها كحد أدنى من المعلومات بشكل منفصل في قائمة المركز المالي:

- أ- الأصول البيولوجية.
- ب- الأصول الضريبية المؤجلة.
- ج- الإلتزامات الطارئة.
- د- الإستثمارات في الشركات الحليفة.

8. واحدة مما يلي لا تعتبر من الإعتبارات العامة لعرض القوائم المالية بموجب معيار المحاسبة الدولية رقم (1):

- أ- الإتساق
- ب- أساس الإستحقاق المحاسبي
- ج- فرضية الإستمرارية
- د- مبدأ المقابلة

9. واحدة مما يلي لا تعتبر من عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل:

- أ- مكاسب بيع الأصول الثابتة.

- ب- الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعمليات أجنبية.
- ج- الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الأصول المالية المتوفرة للبيع.
- د- فائض إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات.

10. ترى إدارة الشركة العربية أن الإلتزام بمتطلبات أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد يكون مضللاً ويؤدي إلى وجود تعارض مع أهداف القوائم المالية. في هذه الحالة يتوجب على المنشأة ما يلي:
- أ- عدم الإلتزام بذلك المعيار مع الإفصاح وبشكل وافي عن طبيعة عدم الإلتزام وأسبابه وأثره المالي، وتحديد أسم المعيار أو التفسير الذي تم الخروج عنه.
 - ب- يجب الإلتزام بمتطلبات المعيار ولا يسمح بالخروج عن ذلك المعيار.
 - ج- مخاطبة مجلس معايير المحاسبة الدولية لإتخاذ القرار المناسب.
 - د- الإلتزام بذلك المعيار مع الإفصاح وبشكل وافي عن الآثار السلبية الناجمة عن الإلتزام بذلك المعيار.

التمرين الثاني

أذكر الإعتبارات العامة لعرض القوائم المالية بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).



التمرين الثالث

أذكر خمسة بنود يجب عرضها بشكل منفصل كحد أدنى في صلب قائمة الدخل الشامل.

التمرين الرابع

ما هي شروط تصنيف الأصل ضمن الأصول المتداولة ؟

التمرين الخامس

أذكر مكونات المجموعة الكاملة من القوائم المالية بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
"عرض القوائم المالية".

التمرين السادس

عدد أهداف قائمة المركز المالي.